خلال لقاء ودي مع المحررين البرلمانيين

الراشد: الحكومة غير قادرة على مسايرة إنجازات المجلس.. والاستجوابات قادمة

- المبارك مطالب بتقييم وزرائه لضمان استمرار التعاون
- مستمرون حتى 2016 وينبغي عدم الالتفات إلى الشائعات والأهواء الشخصية

رئيس مجلس الأمة خلال لقائه مع الصحافيين

الراشد في لقطة مع الصحافيين عقب اللقاء

- المجلس حصن الصوت الواحد والدستور أعطى الحق للأمير في تقدير الضرورة.. ومطمئنون لحكم القضاء
- ما أنجزناه في 4 أشهر لم يحدث في أي برلمان سابق على المستويين الرقابي والتشريعي

التعاون الصحافي يستحق الإشادة .. ولا مشكلات مع الصحافيين

أكد الرئيس الراشد انه لم يتسلم اي شكوى ضد الصحافيين البرلمانيين منوها بالتزامهم اللوائح والنظم، في وقت أيد مدير ادارة الاعلام مظفر عبدالله ما ذهب اليه الراشد، مشيراً الى انه وخلال متابعة الادارة للصحافيين فقد ثبت تعاونهم معها في الالتزام بالتعليمات التي تصب في مصلحة العمل.

مرافقة وفد صحافي للرئيس في الجولات الخارجية قيد الدراسة

وعد رئيس مجلس الأمة علي الراشد بدراسة المقترح الذي طرحه الزملاء الصحافيون والمتعلق بمرافقة وفد من الصحافيين البرلمانيين للرئيس الراشد في المهام الرسمية التي يجريها خارج البلاد، مشيراً الى انه سينسق في هذا الامر مع مكتب المجلس ومع رؤساء تحرير الصحف المحلية، على ان يكون الصحافيون المرافقون للرئيس من الصحافيين البرلمانيين المعتمدين في المجلس.

اشاد رئيس مجلس الأمة علي الراشد بحجم الانجازات المحققة في المجلس الحالي وخلال اربعة اشهر، وهو مالم يتحقق للمدة ذاتها في جميع مجالس الأمة السابقة، مؤكدا أن هذا الانجاز التشريعي لم يكن على حساب الجانب الرقابي للمجلس والذي منح الحكومة الفرصة للعمل «واذا لم تفعل فلا تلومن إلا نفسها بعد ذلك».

ودعا الراشد رئيس الحكومة الى تقييم وزرائه لضمان استمرار التعاون، كما شدد على عدم الالتفات الى الشائعات بوجود توجه لحل مجلس الأمة والذي يستمر حتى 2016 ان شاء الله.

وقال الراشد في لقاء مفتوح عقده امس مع الصحافيين البرلمانيين حول سؤال بخصوص حكم المحكمة الدستورية المرتقب «لابد ان ننظر الى الامور نظرة موضوعية، فانا مطمئن اذ انه لا اجتهاد مع النصوص»، لافتا الى ان «كل النصوص واضحة والدستور اعطى الحق والصلاحيات لصاحب السمو الامير ومن المادة 71 من اصدار مراسيم الضرورة وتقييم الضرورة من عدمها وكذلك المجلس هو من يقيم هذه الضرورة وحصن المرسوم بالموافقة عليه، وبالتالي لا اجتهاد مع النص».

وزاد الراشد: «بالنهاية نحترم قناعة القاضي وتفسيره، وبالتالي يجب أن يكون هناك حكم للفصل في هذا الموضوع».

وبسؤاله حول اللغط الدائر حول عدم قسم الحكومة أمام المجلس قال الراشد: إن الحكومة مطلوب منها القسم امام مجلس الامة لمزاولة ادائها داخل المجلس، اما عملها خارج المجلس فيحتاج الى القسم امام سمو الامير فقط، مشيراً الى ان مجلس 2009 لم يعطها الفرصة للقسم امامه وكانه رافض لهذا القسم ومن ثم رُفع الامر الى صاحب السمو ليتخذ ما يراه.

واوضح الراشد انه اذا كان هناك لغط فهو سيكون بخصوص اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، وذلك يحتاج الى امرين، اولهما ابطال اللجنة مع الاخذ بنظرية الموظف الفعلي مثلما حكم في المجلس المبطل بابطاله وسريان قوانينه التي صدرت عنه ونفس الشيء ينطبق على اللجنة من حيث سريان قراراتها، وبالتالي يمكن ابطالها بشكل فوري، متابعا: «وهذا تفسير شخصي قد اصيب وقد اخطئ»، داعيا الى انتظار حكم المحكمة والفصل وعنوان الحقيقة».

قانون مكافحة الفساد سيكون نقطة سوداء ومحطة صدام مع الحكومة بعد تقصيرها في تنفيذه

وبسؤاله حول تأجيل الاستجوابات أجاب الراشد بأن المجلس أنجز كل ما هو مطلوب منه بشكل كبير، مؤكداً انه تم انجاز في 4 أشهر مالم ينجزه أي مجلس آخر في نفس الفترة 4 أشهر، مستدركا بقوله: «فقد كسرنا الريكورد تشريعيا، ومن الناحية الرقابية حققنا عددا كبيرا من لجان التحقيق وطلبات المناقشة وعقد جلسات خاصة لمناقشتها».

وأكد ان الاستجوابات قائمة ولم تُلغ والرقابة ستكون أقوى في الفترة المقبلة، فإذا الحكومة أدت عملها على الوجه الأكمل فستقول لها كفيت ووفيت وإذا لم تقم بواجبها فلا تلوم إلا نفسها.

ووجه الراشد عتبا للحكومة يتمثل في أن كل القوانين التي اقرها المجلس وخاصة قانون مكافحة الفساد فلم يشكل له مجلس امناء ولم تصدر له لائحة تنفيذية إلى الآن، مشيراً الى ان هذا القانون سيكون نقطة سوداء ونقطة صدام قادمة بين المجلس والحكومة.

دعوتي إلى الحوار قائمة بلا شروط مسبقة ومع اعتراف الجميع باحترام حكم «الدستورية» مسبقاً

ولفت الى ان هذا القانون من اهم القوانين التي اقرها المجلس، وليس لها عذر في عدم تشكيل مجلس امناء موضحاً ان هذه رسالة للحكومة بسرعة اصدار اللوائح التنفيذية للقوانين، ومؤكدا في الوقت نفسه ان سيف الرقابة سيكون شديدا اذا لم تنفذ الحكومة القوانين المنجزة من المجلس.

وعن اللغط الحاصل حاليا حول امكانية انعقاد دور الانعقاد المقبل من عدمه، تمنى الراشد على زملائه النواب عدم الالتفات الى الشائعات والأمنيات الموجودة في قلوب البعض، مؤكدا «لا أحد يعلم بحكم المحكمة وما ياتي وما يصدر عن القضاء نقبل به، وكل ما يدور هي مجرد تحليلات قانونية أو أهواء أو أمنيات، ينبغي ألا نلقي لها بالا».

وأكد الراشد انه لا يرى مبرراً للحكومة في التوجه الى حل المجلس مشيرا الى ان الحل يكون نتيجة صدام بين السلطتين، فيتدخل صاحب السمو الأمير، ولكن لا مجال لطرح فكرة حل المجلس، متمنيا على النواب عدم الالتفات لهذه الشائعات.

وبسؤاله عن مدى استمرارية دعوته للحوار التي اطلقها في بداية المجلس وهل مازالت موجودة ام لا، اجاب الراشد: «دعوتي ان يكون هناك حوار بين كل الاطراف لكن دون شروط، واحترام حكم المحكمة قبل صدوره وان يعلن الجميع احترامه لحكم المحكمة أيا كان».

واكد الراشد ان دور الانعقاد المقبل سيرى النور وكذلك الدور الذي يليه والذي يليه الى عام 2016 وهذا هو الطبيعي ان يستمر المجلس ويكمل مدته 4 سنوات اما اي شيء آخر فهو استثناء وأما ما سيحدث فهو في علم الغيب.

وقال الراشد ليس معنى بذل المحاولات للتوافق ان ذلك يعني مسك العصا من النصف، مضيفا انه في كل انتخابات يطرح فكرة ان يكون هناك اتفاق من أدبي بإعطاء الحكومة فترة للعمل تم نحاسبها، وخلال هذه الفترة يتفرغ المجلس للتشريع، وذلك استطعنا تحقيقه وتطبيقه في هذا المجلس، فالحكومة تعمل ونحن نحاسبها من خلال الرقابة.

وعن موعد مناقشة الاستجوابات المؤجلة قال الراشد ان جميع

الخدمات التي تقدمها الحكومة ليست بالمستوى المطلوب

«المالية البرلمانية» ترفض فرض أي ضرائب على المواطنين

يوسف الزلزلة

رفضت اللجنة المالية البرلمانية فرض أي ضرائب على المواطنين راهنا خصوصاً مع تردي الخدمات، واتفقت مع صندوق النقد الدولي بأن الوقت الحالي غير مناسب في الكويت لاقرار الضرائب.

وقال رئيس اللجنة الدكتور يوسف الزلزلة: اجتمعنا أمس مع وفد صندوق النقد الدولي وأكدنا لهم أنه لا يمكن أن نقر الضرائب راهنا، لاسيما أن الخدمات التي تقدمها الحكومة ليست على المستوى المطلوب.

وذكر الزلزلة: أن اللقاء كان مثمراً ولكن نحن كنا واضحين في كلامنا ان الضرائب على الافراد لا يمكن ان تكون في هذا الوقت، إلا اذا قدمت الحكومة خطة لتحسين الخدمات، وعموماً نحن لدينا قانون ضرائب واضح وبين على الشركات، غير قانون الضرائب – الزكاة 1 في المئة، ولكن عندما نريد ان نسحب هذا الامر على الافراد فلا يمكن ذلك خصوصاً في ظل الفوائض المالية.

أعلنت استدعاء مسؤولي «الصحة» لمناقشة القانون

«الصحية البرلمانية» ناقشت التأمين الصحي والجمعيات التعاونية

اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

ناقشت اللجنة الصحية في اجتماع «أمس» قوانين التامين الصحي والجمعيات التعاونية وتعديلات الهيئة العامة لذوي الإعاقة.

وقال مقرر اللجنة النائب هاني شمس بحثت اللجنة موضوع التامين الصحي، لافتاً إلى انه سيتم استدعاء مسؤولي وزارة الصحة لسماع وجهة نظرهم حول هذا الموضوع ليتسنى تقديم تقرير بهذا الشأن.

واضاف شمس ايضاً ان اللجنة ناقشت موضوع الرعاية الصحية وطرح جميع الاراء حوله، مشيراً الى ان اللجنة ستستدعي كذلك مسؤولي وزارة الصحة لمناقشتهم حول هذا الموضوع في اجتماع لاحق خاصة وانه متعلق في اكثر من جانب للكثير من الخدمات الصحية المقدمة.

واوضح شمس ان اللجنة ستستدعي يوم الاثنين المقبل مسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لوضع اللمسات الاخيرة على قانون الجمعيات التعاونية الجديد لافتا الى انه سيكون الاجتماع الاخير لترفع اللجنة تقريرها للمجلس بهذا الشان لاقرار القانون.

واشار شمس الى ان اللجنة نظرت في اجتماعها «امس» خمس اقتراحات بقوانين تتعلق بقانون ذوي الاعاقة وحددت اللجنة اجتماع يوم الاربعاء المقبل والذي دعت اليه مسؤولي الهيئة العامة لذوي الاعاقة لسماع وجهة نظرهم حول الاقتراحات الخمس المقدمة.

الشليمي: «التعليمية» تصدر تقريرها النهائي في قضية العوضي بعد الاطلاع على ملفات التحقيق

خالد الشليمي

قال مقرر اللجنة التعليمية النائب خالد الشليمي ان اللجنة اجتمعت لمناقشة تكليف المجلس للتحقيق فيما اثاره النائب كامل العوضي واستمعت اللجنة الى اغلب الاطراف، مشيراً الى ان اللجنة تقدمت بطلب احضار ملفات التحقيق التي أجريت من قبل الوزارة للاطلاع عليها وذلك لصياغة التقرير النهائي.

وقال الشليمي ان القضية مازالت قيد البحث، مبيناً أن الشؤون القانونية ذكرت بان الموضوع لا يحمل الصفة الجنائية وعليه تم خصم 10 أيام على الناظر، مشيرا الى ان هذه العقوبة مانعة للترقية ومانعة لثباته في منصبه.

من ناحيته شكر امين سر مجلس الامة النائب كامل العوضي جهة اللجنة مبينا انه ركز خلال اجتماعه مع اللجنة على عدم جواز نقل وكيل المدرسة وبقية الشهود وعلى ضرورة تطبيق القانون.

رفض دعوات المعارضة بوجود حكومة منتخبة تدير شؤون البلاد

دشتي: من حق النواب ممارسة دورهم الرقابي من دون افتئات على الحكومة

آكد النائب عبدالحميد دشتي أن من حق النواب ممارسة دورهم الرقابي على الحكومة في ظل استشراء الفساد وضعف الاداء الحكومي، مضيفا: ولكن علينا الا نفتئت على السلطة التنفيذية وهي تمارس دورها «فمثلا في عقود توريد توربينات لوزارة الكهرباء فاتمنى طالما ان الامور سارت وفق الاجراءات القانونية فبالتالي لايجب ان نتهم اجهزة الدولة خاصة ان هذا العقد لاستبدال التوربينات القديمة او التي خارج الخدمة خاصة ان الصيف سيكون فيه خطر بالغ وطالما ان اجراءاتكم سليمة يا معالي الوزير فامض في طريقك والادوات الدستورية متاحة ان كان هناك خلل واشير الى ان هناك كتابا من مدير الفليمي في دبي ونتمنى من الوزير والوكيل تحمل مسؤولياتهم ويتحملوا مسؤولياتهم اذا ما تراخوا واذا وجهت لهم اسئلة في ملف ما فليتبصروا هذا الملف».

وفي موضوع اخر وعن الحكومة المنتخبة قال إن هناك حالة من الاختلال وانعدام الرؤية لدي اغلبية المجلس المبطل وبالتالي غير مقبول ويجعل ايامي قبل هذا اليوم الذي تاتي فيه الحكومة المنتخبة في ظل الجحيم العربي اليوم نرفض تضييق الحلقة واستهداف رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي هو ثقة امير البلاد ونال ثقة المجلس واذا كانت هناك اخطاء فلنعالجها بعيدا عن التوترات وعلى الشعب الكويتي الا يلتفتوا اليهم والله يكون في عونهم في هذه الايام من احكام وقضايا وهم يحاولون جر الشباب حتى تصبح قضية عامة ، مضيفا: ومع تواتر الجحيم العربي فهذه الدعوات غير مقبولة على الاطلاق لاننا نعرف ان الرشيد العاقل سلبنا حقوقنا الدستورية فكيف يخرج منكم رئيس وزراء؟.